

الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية

"الجمعيات الأهلية نموذجا"

"دراسة تحليلية"

أ.د. سعيد محمود مرسى عطية

أستاذ أصول التربية

بكلية التربية جامعة الزقازيق

مقدمة :

يعود تاريخ منظمات المجتمع المدني في مصر إلي مطلع القرن التاسع عشر، وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في تطور المجتمع المصري علي مدي القرن التاسع عشر بأكمله، وعندما نكبت مصر بالاحتلال البريطاني، وسعي إلي تضييق فرص التعليم أمام المصريين، فقد سعت هذه المنظمات إلي مواجهته من ناحية وتوسيع فرص التعليم أمام المصريين من ناحية أخري وتأسست المدارس الليلية، ومدارس التدريب المهني وكانت الجامعة المصرية ١٩٠٨ واحدة من أهم ثمار منظمات المجتمع المدني. وتعد منظمات المجتمع المدني الركيزة الثالثة للتنمية في مختلف المجتمعات إلي جانب الدولة والقطاع الخاص.

ولقد حظيت منظمات المجتمع المدني باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة علي الصعيدين المحلي والدولي؛ لما تتمتع به هذه المنظمات من تأثير فعال في أحداث التنمية، وبناء مجتمع حديث قائم علي الحقوق والواجبات، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة. وفي ظل التحديات العالمية والتحول في نموذج الدول إلي الاتجاه الرأسمالي والذي صاحبه تراجع دور الدولة في كافة المجالات وخاصة المجالات الخدمية ومنها التعليمية، ظهرت الحاجة إلي ضرورة مشاركة القطاع الثالث في دعم التعليم وتحقيق استدامة التنمية. وقد أدت الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة ، وتكنولوجيا الاتصالات إلي التداخل

الكثيف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين دول العالم ، بشكل يصعب معه ضبط تأثيراته والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية كإغلاق الحدود أو قطع العلاقات، في عصر يتسم بتلاشي الحدود وتحطم القيود وضعف الرقابة والمراقبة حتى لو كانت من سلطة الدولة الوطنية، وترتب على ذلك ضعف سلطة الدولة وقدرتها الذاتية على متابعة الإصلاح انطلاقاً من معيقاتها وإراداتها الوطنية في الديمقراطية والتحرر والحرية، والعدالة الاجتماعية^(١) وقد ارتبط بذلك انحصار دور الدولة في التنمية وتنامي دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص في تحمل قدراً كبيراً من المسؤولية تجاه التنمية البشرية والإنسانية المستدامة.

وقد ساعدت هذه المتغيرات المحلية والعالمية على بروز دور فاعل لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني كشريك للدولة ومساند لها، وضابط لسياساتها بما توفره هذه المؤسسات من مشاركة مجتمعية أوسع في صناعة القرار السياسي والفهم الإيجابي المتبادل، وإرساء مفاهيم وقيم الديمقراطية، والعدل الاجتماعي، وقبول التعددية الثقافية والسياسية. وهذه الضرورات قد أدت إلى رغبة في تأسيس رؤى الإصلاح على قاعدة المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار على مختلف مستويات العمل الوطني، والاتجاه نحو إدماج كل القوى الوطنية الفاعلة في عملية التغيير دون استبعاد أو إقصاء لأي من القوى الفاعلة في المجتمع بما فيها المثقفون والنقابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

والمتتبع للأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات يجد أنها تتنوع ما بين أنشطة تنمية المجتمع، والخدمات الاجتماعية، والأنشطة الثقافية والتعليمية ، وأنشطة رعاية الأمومة والطفولة ، ورعاية المسنين، وأنشطة الدفاع الاجتماعي وتمكين المرأة وأخيراً أنشطة الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان ومنظمات دعم عمليات التحول الديمقراطي ، وجميع هذه الأنشطة تسهم في تحقيق استدامة التنمية المجتمعية.

كما تتسم أعمال منظمات المجتمع المدني بالطابع السلمي، وتعمل على تعزيز قيم التسامح، والتكافل، واحترام الرأي. ومنظمات المجتمع المدني هي تلك الهيئات التي تعمل في المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي والتربوي والاقتصادي، والحقوقى من نقابات، واتحادات، وأندية، ومنظمات غير حكومية، وجمعيات أهلية .

ومع المتغيرات المحلية والعالمية التي صاحبت تداعيات العولمة أصبحت مسؤولية التعليم لا تقع على الدولة فحسب، بل أيضا ينبغي أن تكون مسؤولية مشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وعلي منظمات المجتمع المدني أن تساهم في نفقات التعليم لتخفيف جزء من الأعباء، وربط التعليم بتوفير احتياجات المجتمع المدني، ولهذا نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا بارزا في دعم تطوير التعليم والمشاركة الفاعلة في تقديم بعض الأنشطة التربوية، بالإضافة إلى المساهمة في تلبية بعض احتياجات المواطنين من التعليم، وتقديم بعض المساهمات المادية لدعم العملية التعليمية في المجتمع .

ولما كان التعليم هو العامل الرئيسي في تقدم المجتمعات الحديثة، والسبيل الأول لتطوير الفكر والثقافة والوعي، فإن الورقة البحثية الحالية تهدف إلى الوقوف على الدور التربوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال سير الورقة البحثية في أربعة محاور

تجيب عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم منظمات المجتمع المدني ؟
- ما الأهداف التربوية لمنظمات المجتمع المدني والتي تحقق استدامة التنمية المجتمعية ؟
- ما أهم منظمات المجتمع المدني التي لها دور تربوي في استدامة التنمية المجتمعية في مصر؟

- ما المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي في استدامة التنمية المجتمعية ؟
ويمكن الإجابة عن الأسئلة البحثية السابقة من خلال تحليل ومناقشه المحاور التالية :

المحور الأول : منظمات المجتمع المدني : (المفهوم والخصائص والمبادئ)

مفهوم منظمات المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني "بأنه المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة، وهو مجتمع مفتوح حر ومنظم بشكل ذاتي، وليس بشكل خارجي أو قهري، وليس منظماً من قبل الدولة، بل منظماً تنظيمياً داخلياً بواسطة أعضائه، والقوانين التي وضعوها بالأسلوب الديمقراطي وارتضاها المجتمع العام، ويربط بين الناس بروابط ثقافية واجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة، وتبادل المصالح الكثيرة المشتركة"^(٢) كما يعرف المجتمع المدني بأنه "أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات المتعددة، بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها، لتحقيق أعلى درجة من المساواة فيما بينها، وهو يعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الدولة وسيطرتها، على أساس الاحترام المتبادل، والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل"^(٣).

وفي نفس الاتجاه يعرفه تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) بأنه "يعد شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية والذي يقع في الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة، ومن ثم يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات النشطة، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والروابط والاتحادات المهنية، ويتسع المفهوم ليشمل أيضاً منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسئولياتها المجتمعية، وهذه المؤسسات تهدف للمشاركة في صنع سياسات التنمية على كافة المستويات المجتمعية"^(٤)

كما يعرفه "عبدا لغفار شكر" بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة - القبيلة - العشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات، والحركات، والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم خدمات ومساعدات اجتماعية للمواطنين ، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهى تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح، والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف^(٥).

ويفرق بعض الباحثين بين مفهوم المجتمع المدني، ومفهوم المجتمع الأهلى حيث يترتب على المجتمع المدني قائمة الحقوق والحريات المدنية الفردية والعامه، فى حين يتم الإهمال الكبير للمعنى الإجرائى لهذه المفاهيم، إذا تضمنت فى مؤسسات أهلية ذات منطلقات دينية على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا يشترط بها أن تكون مؤسسات منطلقة أيديولوجيا من نزعات تنويرية أو عقلانية أو حداثة، بل يمكن لجمعيات دينية أن تقوم بذلك وفى هذا الإطار يحدث تمييز بين المجتمع المدني وبين المجتمع الأهلى، بشكل أصبح فيه المجتمع المدني (مجتمع النخب) التى تزعم أنها حديثة، والقادرة على حمل أفكار التنوير والحداثة والعقلانية، وما بين المجتمع الأهلى الذى يوصف بأنه مجتمع الروابط المهنية، والعشائرية، ومجتمع الركود والمحافظة^(٦) ، ويرى "الطيب تيزينى" أن هذه التفرقة تنطوى على عملية إزاحة واستبدال لأيديولوجيا بأيديولوجيا بديلة تروج لعولمة المجتمع الإنسانى بقيم ليبرالية مهيمنة تقضى على القيم التى تنبع من الخصوصيات الثقافية للمجتمعات والشعوب^(٧)

ويتسم مفهوم المنظمات الغير الحكومية بوجود قدر كبير من عدم الاتفاق و الاختلاف حوله وتعود الصعوبة في تحديد مفهوم المنظمات الغير الحكومية إلى وجود مسميات عديدة و مفاهيم متعددة تستخدم في سياقات

ثقافيه مختلفة فهناك مسمى "المنظمات الغير الحكومية" وهو أشهر المسميات السائدة عالمياً و"المنظمات التي لا تهدف إلي الربح" وهناك "منظمات الصالح العام" و"المنظمات الاجتماعية" و"المنظمات الأهلية" و"المنظمات التطوعية" وهي غالباً مسميات تسود المنطقة العربية ، وتتفق هذه المسميات مع تعريفات البنك الدولي والامم المتحدة حيث تعرف بأنها المؤسسات التي تكون مستقلة تماماً او الي حد كبير عن الحكومة والتي لها اهداف انسانيه او تعاونيه بالاساس اكثر من كونها اهداف تجاربه ربحيه^(٨) .

الخصائص المشتركة بين منظمات المجتمع المدني :

توجد سمات مشتركة بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تشكل المجتمع المدني تتمثل في^(٩) :

- ١ . الطوعية أي المشاركة الطوعية الإرادية والتي تميزها عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة .
- ٢ . التطوعية بمعنى أنها تقوم على العمل التطوعي ، أي العمل بدون أجر وهو ما يتطلب مستوى معين من الوعي لدى أعضاء هذه المؤسسات بما يؤدي إلى تضحياتهم بجزء من وقتهم وجهدهم من أجل العمل العام .
- ٣ . لا تسعى إلى تحقيق الربح ، وهو ما يميزها عن مؤسسات القطاع الخاص التي يعد السعي إلى تحقيق الربح أحد خصائصها الأساسية .
- ٤ . المؤسسية: بمعنى أن يوجد لها بناء مؤسس ، مناسب ، ويلتزم لطبيعة الدور الذي تقوم به مستندا إلى قواعد قانونية .
- ٥ . الاستقلالية : بمعنى أنها مستقلة عن سلطة الدولة .
- ٦ . الغاية هي الدور والوظيفة ، بمعنى أن لها غايات تسعى إلى الوصول إليها ومن ثم فلها أدوار معينة تكفل تحقيق هذه الأهداف .
- ٧ . أنها تشكل جزءاً من منظومة أوسع تشتمل على مفاهيم المواطنة ، وحقوق الإنسان ، التسامح ، والاعتراف بالآخر والمشاركة الشرعية الدستورية .

٨. أنها تشتمل على كل جوانب الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتربوية ، والبيئية .
٩. وبدون هذه الخصائص التي تؤسس عليها مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن الاعتراف بها كمؤسسة لها شرعية ممارسة العمل الذي أنشأت من أجله ، ولا تحظى بالقبول من باقى مؤسسات المجتمع المدني ، وهي ذاتها من اهم متطلبات استدامة التنمية نظرا لاحتوائها علي جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية ، والبيئية ، وكذلك تنطوي علي أهم شروط الاستدامة كالمشاركة الطوعية الإرادية ، والمؤسسية ، والاستقلالية وتنمية انسانية تجسد مفاهيم المواطنة، وحقوق الإنسان، التسامح، والاعتراف بالآخر والمشاركة الشرعية الدستورية .

المبادئ التي تقوم عليها منظمات المجتمع المدني :

- يقوم المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة على عدة مبادئ تجعل العضوية فى هذه المؤسسات عضوية طوعية قائمة على الاقتناع والرضا بالمشاركة المجتمعية لتحقيق المشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، ومن هذه المبادئ :
١. المساواة المستنيرة : وهى المساواة التى تؤمن بالمساواة فى القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية، لكنها تتيح مجالا للتمايز الفردي عن طريق بذل الجهد والتنافس الحر، وتساوى بين المرأة والرجل، ولكنها لا تهدر الفروق بين الجنسين، ويجب ألا يكون الانتخاب أو تولى الوظائف القيادية، ذا علاقة بمسألة الأنوثة والذكورة وإنما يخضع لمعيار الكفاءة، وأن حق المرأة لا يقل عن حق الرجل ومشاركة المرأة السياسية أكثر من كونهاحقا لها، بل إنها واجب عليها بوصفها إنسان مكتمل الأهلية، وبدون ذلك سيفتقد المجتمع توازنه^(١٠) .
٢. حماية الجماعات الضعيفة والأقليات ومحاربة التمييز ضدها: مبدأ تؤسس عليه جمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات ومحاربة

التمييز. وهذا المبدأ الذي جعل مؤسسات المجتمع المدني المناهضة للحرب على العراق، وإرهاب الدولة الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني داخل أوروبا والمجتمع الأمريكي يرون أن الحرب على الإرهاب قد أضر على الحريات المدنية في الغرب، ومنافية لحقوق الإنسان، وخاصة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع في إجراءات العزل العرقي للعرب والمسلمين، ولو كانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين^(١١) مما أدى إلى نمو جماعات وتيارات تندد بالاعتداء على الحريات والحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية.

٣. الحرية والاستقلال الفردي : بمعنى لا حرية مطلقة ولا قيود مفرضة، فالحرية أساس التكليف، والاستقلال الفردي هو أساس المسؤولية الفردية.

٤. لا حقوق دون واجبات : فزيادة وتأكيد النزعة الفردية والحقوق الفردية يجب أن يكون مصحوبا بزيادة الالتزامات والواجبات الفردية.

٥. التداول الديمقراطي للسلطة : من خلال الانتخاب الحر القائم على التعددية.

٦. مشاركة الحكومة في التنمية : فالمجتمع المدني مشارك للحكومة ومساندا لها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

٧. الشفافية والرقابة المتبادلة : مبدأ تلتزم به مؤسسات المجتمع المدني في تنظيمها وممارستها لوظيفتها وكذلك الرقابة على السياسات العامة للدولة^(١٢).

وهذه المبادئ تمكن مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة دورا هاما في حماية الحقوق والحريات إذا ما تسلطت الدولة^(١٣) كما تمكنها من تقديم خدمات تربوية وتعليمية وصحية وثقافية واقتصادية واجتماعية للفئات التي تعاني من الاستبعاد والتهميش والفقير، وهي أهم غايات التنمية المستدامة .

منظمات المجتمع المدني وتخفيف آثار العولمة :

إن من سمات العصر وتوجهات العولمة انحصار دور الدولة فى التنمية، وتنامى دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص فى تحمل قدرا كبيرا من المسئولية تجاه التنمية البشرية والإنسانية المستدامة ، وهنا تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً فى استقطاب القبول الشعبى لتحقيق المشاركة المجتمعية لقضايا الوطن الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التربوية ، والبيئية حيث تتسم عمليات التنمية المستدامة بالانتقال من المساعدة المؤسسية التى تتمثل فى مؤسسات الدولة أو القطاع الحكومى، إلى المساعدة الذاتية، والتى يكشف عنها النمو الواسع المدى للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية .

و فى ظل تأثيرات العولمة على التنمية المجتمعية فأن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما مستخدمة النقلة النوعية لمجتمع المعلومات كى تقوم بدور أكبر فى عملية التنمية المجتمعية، وتشارك بفاعلية أكثر فى مركز العولمة المضادة بحيث يمكن التوفيق بين المحلى والعالمى، والعام والخاص، والفردى والجماعى، والحكومى والأهلى، والمادى والمعنوى، والتكنولوجى والأخلاقى، ويكون للمجتمع المدني المصرى دور فاعل فى حل هذه التناقضات بعمله كوسيط بين الحكومة والجماهير أو ما يتفق على تسميته بالقطاع الثالث "Third Sector" وهنا يجب التأكيد على أهمية التربية المدنية لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة تداعيات العولمة، وتوسيع قاعدة المشاركة فى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية الهادفة الى عدم الريحية وتحقيق الصالح العام ، والمساهمة بفاعلية فى استدامة التنمية المجتمعية والتقدم الاجتماعى .

لذا فمن الضروري التأكيد على تقوية الدولة لمؤسسات المجتمع المدني داخليا وذلك بتمويل مؤسساته تمويلاً وطنياً، والسماح له بممارسة دوره "

كقطاع ثالث " مساند للحكومة وموجها لسياستها وفق أجندة وطنية يلتزم بها المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة دون الحاجة الي التمويل الخارجى لهذه المؤسسات لضمان العمل وفق اجندة وطنية تتناغم مع توجهات المجتمع نحو التنمية واستدامتها^(١٤) .

المحور الثاني : الأهداف التربوية لمنظمات المجتمع المدني والتي تحقق استدامة التنمية المجتمعية

تزايد الاهتمام بموضوع منظمات المجتمع المدني وأدوارها المختلفة من قبل العديد من الباحثين في مختلف المجالات، وذلك نظرا للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ترتب عليها تغيير النظرة إلى أهمية المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ، الأمر الذي أدى إلى محاولة التعرف علي الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في المجال التربوي ، ويمكن أن تساهم منظمات المجتمع المدني في الجوانب التعليمية و التربوية من خلال ما يلي :

١. تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بتقديم تعليم في ضوء ظروف وإمكانيات ملائمة وتخضع لرقابة مستمرة وذلك ببناء المدارس وتجهيزها.
٢. تعمل بعض منظمات المجتمع المدني علي توفير الخدمات التعليمية لغير القادرين من أبناء المجتمع.
٣. تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بإعداد برامج تعليمية و تدريبية علي مضامين التربية المدنية و مفاهيمها وقيمها مثل مفاهيم وقيم (المواطننة ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، الحرية ، التسامح ، وقبول الآخر ، وقبول التنوع و الاختلاف السلمي في الأفكار و المعتقدات والثقافة السياسية والشراكة المجتمعية) بما يساهم في تقوية وتوسيع قاعدة المشاركة بفاعلية في المجتمع المدني .
٤. تقديم برامج تربية مدنية تساهم في تشكيل الوعي بقضايا المجتمع المحلية والقومية والعالمية ، بحيث يشترك أفراد المجتمع في تكوين جبهة مضادة

للآثار السلبية للعولة والتي تفرض آليات الاقتصاد الحر وسوق هو إدماج الاقتصاد المحلي في هذا السوق العالمي الموحد، حيث تتفاقم شفافية الحواجز ومسامية الحدود، ويترتب على ذلك ضغوط المؤسسات الدولية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبالتدخل في سياسات الدولة للإسراع في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتتمشى مع مطالب السوق وآلياته، مما يؤدي إلى إضعاف دور الدولة في تنظيم مجتمعتها.

٥. تقوم منظمات المجتمع المدني بالتأكيد على أهمية التربية المدنية وضرورتها في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني للتصدي للآثار السلبية الناتجة عن قوى العولة وتكوين ما يسمى " بالقطاع الثالث " الذي يساند الدولة ويقوم أداءها ويجعلها تعمل للصالح العام وخاصة أن آليات السوق تتطلب اللامركزية والمبادرات الفردية، وتعظيم أدوار الجمعيات غير الحكومية، وترسيخ النظام الديمقراطي. والمجتمع المدنيما يقدمه من برامج التربية المدنية يكون معنيا بتوفير الشروط الموضوعية التي تجعل هذه المؤسسات تعمل للصالح العام، وتؤسس جبهة تكون بمثابة حركة العولة المضادة^(١٥).

٦. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا هاما في إصلاح السياسة التعليمية من خلال:

- تعبئة الجماهير وتوعيتها بالسياسة التعليمية ونقدها لإقامة تعليم راقى للمجتمع يسهم في الارتقاء بحرياتهم السياسية والاجتماعية، وتقوم الجمعيات بالمشاركة في فهم السياسات وتنفيذها داخل المدارس
- تخطيط وتصميم منظمات المجتمع المدني لبعض المدارس والفصول ورسم السياسات التعليمية وتحسين مستوي التعليم.
- ٧. تقديم الخدمات التعليمية التي تتقاعس عنها الدولة وخاصة للفئات المحرومة، بما تقدمه من خدمات بتكلفه قليلة^(١٦).

٨. تقديم برامج تربوية تأهيلية للمستبعبدين اجتماعيا وتربويا من أطفال الشوارع وتخفيف حدة حرمانهم وإدماجهم في المجتمع .

٩. تقديم برامج تربوية تأهيلية للمستبعبدين اجتماعيا وتربويا من الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم وتخفيف حدة حرمانهم وإدماجهم في المجتمع .

١٠. تعمل بعض منظمات المجتمع المدني في مجال التقدم التكنولوجي ويدخل في نطاق ذلك دعم التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، ودعم الدراسات العليا(من خلال تأسيس أقسام علمية ومراكز بحثية لحقول دراسية لم تكن موضع اهتمام من قبل) ^(١٧). فهناك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تساهم بشكل أساسي في دعم التعليم وبخاصة التعليم قبل الجامعي من خلال تزويده ببعض التقنيات والأجهزة الحديثة ، ورعاية المبتكرين والمبدعين .

ومما سبق يتضح اهمية الدور التربوي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والمتمثل في مساندة الدولة في تحسين العملية التعليمية و التربوية ، من بناء المدارس وتجهيزها بالادوات والاجهزه الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم وتقديم برامج رعاية المبتكرين والمبدعين ،وبرامج تأهيلية للمستبعبدين اجتماعيا وتربويا من أطفال الشوارع ،وبرامج التربية المدنية من خلال بروتوكولات شراكة مع وزارة التربية والتعليم ، لتفعيل المشاركة المجتمعية وتوسيع قاعدتها ،وبرامج تمكين المرأة كمواطنة مشاركة في عملية التنمية ، وتنمية الوعي بحقوق الانسان ومظومة الحقوق والواجبات واعلاء قيم التسامح والحوار وقبول الاخر ،وجميعها من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث : نماذج لبعض منظمات المجتمع المدني التي لها دور تربوي في استدامة التنمية المجتمعية

أولاً: تجربة جمعية أبناء الصعيد للتربية والتنمية :

تعتبر جمعية الصعيد للتربية والتنمية من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر فقد تأسست في حدود عام ١٩٤٠ تقريباً، علي يد الأب هنري عيروط اليسوعي - وهو من أوائل الذين اهتموا بالتربية وإنشاء مدارس بصعيد مصر واهتم بتعليم الفلاحين الفقراء بصفة خاصة - ويقع المقر الرئيسي للجمعية في القاهرة، وتتركز فروع ومجالات نشاطها في محافظات صعيد مصر (المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر) وتتوجه ببرامجها وأهدافها إلي أكثر الشرائح الاجتماعية فقراً وتهميشاً من صغار السن من البنين والبنات^(١٨). وتمتلك الجمعية ٣٥ مدرسةً ابتدائية خاصة بالمجان ومدرستين إعداديتين خاصتين ، يدرس بها حوالي (١٠١٦٧) تلميذا وتلميذة، ينتمي (٦٥%) منهم لأسر تحت خط الفقر، تهدف هذه المدارس - الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم - إلي توفير تعليم أساسي يتصف بالجودة في القرى والمدن الفقيرة بالصعيد^(١٩)

الأهداف التربوية التي تسعى الجمعية إلي تحقيقها:

- تربية شخصية معتمدة علي ذاتها.
- تنمية ملكة التفكير وإعمال العقل وروح النقد في الحكم علي الأعراف والتقاليد وعدم قبول أي منها كمسلمات.
- معايشة الطفل لبيئته وإدراك مشاكلها والتفاعل معها.
- تربية الطفل علي احترام حقوقه وحقوق الآخرين.
- توفير تربية روحية تحرر الطفل وتطلق إمكانياته الخلاقة كشريك في بناء الكون، واحترام حق كل طفل في معرفة دينه والتعمق فيه.
- بناء وطن منهجه العقلانية وإعلاء قيمة العلم .

- بناء وطن يدرك جمال الاختلاف في الرؤى والمعتقدات والانتماءات ؛ وبالتالي يعيش بالتسامح والسلام .
- بناء وطن يسوده الحب والإخاء والتضامن بين أعضائه من منطلق القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية التي تسمو بالإنسان أيا كان انتماءه الديني أو الطائفي.

وقد اهتمت الجمعية أيضا بإعداد المعلم لكي يصبح قادرا علي تنفيذ برامجها، وذلك عن طريق تزويده ببرنامج تدريبي ينضم إليه المعلم اختياريا، ويقوم البرنامج بتدريب المعلم علي المعارف المدنية المتعلقة بالسياسة والمجتمع والدولة، والنظم السياسية المختلفة كالنظام النيابي والنظام الرئاسي والنظام الشمولي، والدستور والقانون، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان^(٢٠).

أهم البرامج التربوية التي طبقتها الجمعية في مدارسها :

- برنامج التربية المدنية في مدارسها الخاصة :

قامت الجمعية بتطبيق برنامج التربية المدنية في مدارسها الخاصة منذ عام ١٩٨٥م وكان من أهداف هذا البرنامج ما يلي :

- تزويد الطفل بالقيم الأصيلة والمبادئ الإنسانية مثل العدالة والحرية والتسامح وقبول الآخر والانتماء والتعاون وتقدير المسؤولية .
- تزويد أفاق الطفل الثقافية والاجتماعية وتنمية خبرته الحياتية من خلال معرفته تاريخ الحضارات الإنسانية والنظم الاجتماعية السائدة .
- إكساب الطفل مهارة العمل الجماعي وحل الخلافات سلمياً والممارسة الديمقراطية السليمة والقدرة علي الرأي والحوار وأدابه^(٢١).

واستهدف البرنامج إكساب الأطفال في مدارس الجمعية وأولياء أمورهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المدنية ليصبحوا أعضاء مشاركين نشطين في المجتمع وان يكون الطفل علي وعي بحقوقه وواجباته ويدين بالولاء والانتماء للوطن وان يكون لديه اتجاه ايجابي نحو القيم الأصيلة ويقبل

الاختلاف والتعددية ويمارس الديمقراطية ، ويتكون هذا البرنامج من أنشطة مدرسية تتناول (حقوق الإنسان وواجباته - الهوية الوطنية - الديمقراطية - المسؤولية الاجتماعية - التعايش المشترك - الثقافة القانونية) .

- آليات تنفيذ التربية المدنية بمدارس الجمعية :

قامت الجمعية بتنفيذ برنامج التربية المدنية بمدارسها من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي :^(٢٣)

- تقديم القيم و المفاهيم المرتبطة بالتربية المدنية من خلال الأنشطة المدرسية وإعداد كراسات خاصة بهذه الأنشطة ودليل للمعلم يتضمن شرحاً لهذه المفاهيم وتوزيع الأنشطة على امتداد العام الدراسي .
- تفعيل المعارف والمفاهيم والمعلومات و المهارات والقيم المتعلقة بالتربية المدنية من خلال دروس الجغرافية والتاريخ واللغة العربية .
- استخدام حصة الريادة في الصفين الرابع والخامس أسبوعياً بتقديم معلومات ومعارف ترتبط بالقواعد السلوكية والقانونية المنظمة للحياة الاجتماعية .
- دعم التنظيمات والجماعات الطلابية وخاصة الجماعات التي توفر لتطبيق مفاهيم المشاركة والممارسة الديمقراطية والاتحادات الطلابية وصندوق الشكاوي .

ومما سبق يتضح اهتمام جمعية أبناء الصعيد بالأنشطة التربوية الهادفة في مدارسها وهي مدارس مجانية لا تهدف إلى الربح وركزت على الممارسات الهادفة إلى بناء الأطفال وأولياء أمورهم بطريقة تجعل منهم مواطنين إيجابيين مشاركين في تنمية الوطن وإعلاء قيم المواطنة والولاء والانتماء وكان معظم الأطفال وأولياء الأمور من الفقراء والمهمشين من أبناء الصعيد (المنيا و أسيوط و سوهاج و قنا و الأقصر) مما يؤكد دورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

ثانياً: جمعية النهضة بالتعليم :

تأسست جمعية النهضة بالتعليم بمبادرة من المهتمين والخبراء بالتعليم في المجتمع المصري وهي جمعية أهلية مشهرة برقم (٣٠٤) لسنة ١٩٩٥ وتعد الجمعية أول جمعية أهلية تعمل داخل المدارس الحكومية من خلال بروتوكولات تعاون مع وزارة التربية والتعليم.^(٣٣)

- الأهداف التربوية لجمعية النهضة بالتعليم :

- استهدفت الجمعية تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع وزارة التربية والتعليم تضمنت ما يلي :
- تنفيذ مبادرات لغرس قيم التربية المدنية والمواطنة في وعي النشء والشباب.
 - تبنى مشروعات التدخل المباشر التي تسهم في تطوير العملية التعليمية في مرحلة التعليم قبل الجامعي.
 - إجراء البحوث والندوات والمؤتمرات لمناقشة المشكلات التي تواجه التعليم.
 - إقامة علاقة تعاون وتنسيق بين المؤسسات التنفيذية والأهلية المعنية بقضية التعليم لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الرامية لتحديث المنظومة التعليمية في مصر.
 - تنفيذ المشروعات التي يتزايد من إمكانات الاستفادة من الفرص المتاحة لتعلم الفتاة وخفض معدلات التسرب .^(٣٤)

وتتمثل رسالة الجمعية في ضرورة التغيير الايجابي، وأهمية دور الشباب في إحداث التغيير، وقيمة الثقافة والتعليم في دعم الشباب بالمعارف والقدرات، كما تسعى الجمعية للارتقاء بالإطار الثقافي للنشء والشباب من خلال حزمة من البرامج والمشروعات التي تتبنى المنهج الحقوقي في التنمية لنشر ثقافة التربية المدنية والمواطنة بما يمكن الفرد من المشاركة الإيجابية في عملية صنع السياسات العامة^(٣٥).

- مشروعات الجمعية المتعلقة بالتربية المدنية:

قامت جمعية النهضة بالتعليم بتنفيذ عدة مشروعات للتربية المدنية من خلال بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم يتضمن ما يلي :

١ - مشروع التربية المدنية والمواطنة :

تبنّت الجمعية منذ عام ١٩٩٦ مشروع " التربية المدنية والمواطنة" يهدف إلى تنشئة جيل جديد من المواطنين تم تنفيذ المشروع في (١٤) محافظة مصرية وعدد (١٤٥) مدرسة بالمرحلة الإعدادية بالإضافة إلى عدد (١٤) مركز شباب ويضم المشروع تدريس موضوعات تتضمن الموضوعات التالية (الدستور - الديمقراطية - الحقوق والواجبات - المشاركة في صنع القرار - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المواطنة - الولاء والانتماء) وقد استهدف البرنامج مجموعة من الفئات تتمثل في : طلاب المرحلة الإعدادية/المعلمون/أعضاء مجالس الأمناء في المدارس/ رواد مراكز الشباب ، وقد تم تمويل المشروع بواسطة السفارة الأمريكية وسفارة فنلندا^(٣٦).

أهداف مشروع التربية المدنية والمواطنة :

استهدف المشروع تنشئة جيل جديد علي المعارف والمهارات والقيم المدنية ليكون قادر علي^(٣٧) :

- ١ . الموازنة بين الحقوق والواجبات .
- ٢ . إرساء دعائم الديمقراطية والمساواة والعمل من خلال الفريق .
- ٣ . قبول الآخر من خلال أهداف مشتركة .
- ٤ . تعزيز المشاركة السياسية المبنية على الإيمان بحق المواطن في الاختيار الحر وليست معنية بنظام سياسيا وأيدلوجي معين .
- ٥ . غرس قيم الولاء والانتماء للوطن .
- ٦ . التعرف على المواثيق الدولية والمصرية المتعلقة بحقوق الطفل خاصة والإنسان عامة .

- آليات تنفيذ أهداف جمعية النهضة بالتعليم :

- تقوم الجمعية بتنفيذ الأهداف السابقة من خلال إعداد مجموعه من الدروس وحلقات النقاش تتضمن مجموعه من المفاهيم المدنية و المهارات السلوكية المدنية والقيم والاتجاهات المدنية تتضمن الموضوعات التالية^(٢٨) :
- ١ . المشاركة طريق المواطنة الصالحة .
 - ٢ . التسامح طريق الوحدة والأخوة .
 - ٣ . أخلاقيات وقيم المواطنة .
 - ٤ . المفاهيم المرتبطة بالعويلة وأبعادها (الديمقراطية - المواطنة العالمية - ايجابيات وسلبيات العويلة) .
 - ٥ . المواطنة وحقوق الإنسان وحقوق المهمشين .

ويتضح مما سبق أن الجمعية قد أعدت هذه الدروس و الموضوعات في إصدارات من الجمعية واعدت الأدلة التدريبية لتنفيذ برنامج التربية المدنية بما يلبي احتياجات المجتمع المصري في مجال المواطنة والمشاركة المجتمعية وحقوق الإنسان بما يدعم التنمية الانسانية المستدامة ويتناسب مع ثقافة وقيم المجتمع المصري .

٢ - مشروع أندية حقوق الطفل :

استهدف المشروع التنشئة علي ثقافة الديمقراطية والمواطنة، من خلال استخدام مدخل حقوق الطفل، وفي تجربة هي الأولى من نوعها تم البدء بتنفيذ مشروع لتأسيس (٦٠) نادي حقوق طفل في (٦٠) مدرسة موزعة بالتساوي علي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وعلي ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزة وبني سويف، خلال العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، والنصف الأول من العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وكان المشروع ثمرة لتعاون جمعية النهضة بالتعليم التي صممت المشروع ونفذه نشاطها مع وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للأومومة والطفولة الذي مؤل المشروع بالكامل .

- أهداف المشروع :

استهدف المشروع تنشئة الأطفال علي ثقافة الديمقراطية والمواطنة، من خلال استخدام مدخل حقوق الطفل

- آليات تنفيذ مشروع أندية حقوق الطفل :

- تم عمل برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات وعددهم (٦٠) معلم ومعلمة بواقع معلم أو معلمة من كل مدرسة حكومية بحيث تتوافر فيه شروط معرفية وقيم واتجاهات وطنية ايجابية .
- مدة البرامج (٦) أشهر للمعلمين والمعلمات الذين تم اختيارهم .
- محتوى البرنامج يتضمن موضوعات تتصل بالمواثيق الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الطفل .
- تزويد المعلمين والمعلمات بالكتيبات التي تتضمن قضايا تربط بحقوق الإنسان (حق التنظيم والمشاركة ، التعبير عن الرأي ، حق التعليم ، حماية الأطفال من العنف ، الحق في الرعاية الصحية ، حق العب و الترويح) .
- قيام كل معلم أو معلمه من الذين تم تدريبهم بعد العودة إلي مدارسهم تأسيس نادي حقوق الطفل وتكوين جماعة نشاط مدرسي من التلاميذ تقوم بنشر ثقافة حقوق الطفل من خلال (الحوار المباشر مع التلاميذ ، ملصقات حائط ، والإذاعة المدرسية)^(٢٩) .

وتم تشكيل فرق للمتابعة للمدارس التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع ،وكلفت الفرق بكتابة تقارير وزيارات ميدانية للمتابعة وتقديم الدعم الفني لتنفيذ المشروع وتقويم ايجابياته وسلبياته .

مما سبق يمكن القول بأن جمعية النهضة بالتعليم تعتبر مثالا علي قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تحمل مسئولية الإعداد الجيد للبرامج التربوية ، فقد تميزت بإعداد أدلة تدريبية موضح بها كافة الأنشطة والمعارف التربوية،

كما أنها قامت بإعداد دروس في المواطنة وحقوق الإنسان تتناسب مع ثقافة وقيم المجتمع المصري ، ولقد ساهم هذا البرنامج في تنمية وعي التلاميذ الذين شاركوا في برامج التربية المدنية ومشروع أندية حقوق الطفل بمفاهيم ومهارات وقيم التربية المدنية والمواطنة الايجابية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل و الممارسات الديمقراطية وجميعها تمكن التلاميذ والمعلمين من المشاركة الايجابية في تحقيق استدامة التنمية و التقدم الاجتماعي ، وهذا يؤكد أهمية الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

المحور الرابع : المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها

التربوي في التنمية المجتمعية المستدامة

تواجه منظمات المجتمع المدني مجموعه من المعوقات والتحديات التي تعوق دورها التربوي في تحقيق التنمية المستدامة منها ما يلي :

- ١- ضعف اهتمام الدولة بمنظمات المجتمع المدني في مصر وضعف الاعتراف بشرعيتها ووجودها وليست مصر فحسب بل وكذلك في المجتمعات العربية .
- ٢- وجود بعض الضغوط التي تقع علي أنشطة منظمات المجتمع المدني من قبل الأنظمة السياسية مما يضعها أمام خيارين : إما القبول باحتوائها لخدمة مصالح النظام السياسي مقابل حصولها علي دعمه ومساندته واعترافه بها ، أو التمسك باستقلاليتها وتمايزها والقبول بتحمل تبعيات ما يترتب علي ذلك من تعرض لشرعيتها وتضييق حدود أنشطتها^(٣٠) .
- ٣- تعاني منظمات المجتمع المدني في مصر من أزمة الرقابة الأمنية والنظر إلي أي أنشطة وفعاليات أهلية مستقلة عن الدولة علي أنها مصدر تهديد للأمن لأنها مستقلة عن الدولة .
- ٤- تعيق الأدوار الرقابية المبادرة وحرية اتخاذ القرار داخل منظمات المجتمع المدني في ضوء الأنظمة القانونية المعمول بها حتى مع صدور القانون

- الجديد للجمعيات الأهلية وبخاصة في حالات التمويل الخارجي لهذه الأنشطة^(٣١) .
- ٥- ضعف ثقافة التطوع ، وهو إحدى المشكلات الهامة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني والتي تؤدي إلي انحصار الدور وانتشاره وتوسيع قاعدته في المجتمع المصري
- ٦- ضعف القاعدة الشعبية لمنظمات المجتمع المدني نظرا لانخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب من الشريحة العمرية ١٨ - ٣٥ وتكشف بيانات وزارة التضامن الاجتماعي عن انخفاض كبير في عدد المنظمات المسجلة^(٣٢) .
- ٧- عدم توافر نظام دقيق للمعلومات، وغياب الإحصاءات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة أخرى ليصبح من الصعب انطلاق القطاع الثالث نحو مستقبل أفضل^(٣٣) .
- ٨- ضعف تمويل أنشطة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تواجه هذه القضية العديد من الصعوبات عند بحثها ويجئ في مقدمتها عدم الرغبة في الإعلان عن حجم التمويل ومصادره، وتعد هذه سمة شبة عامة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، ومن هنا يمكن التأكيد علي حقيقة أن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تعاني من نقص في التمويل وأن هناك عدم تكافؤ في فرص الحصول علي التبرعات والهبات ، وتكمن إشكالية قضية التمويل عندما يكون التمويل أجنياً أو حكومياً فكلاهما يؤدي إلي التقليل من استقلالية المؤسسة، فأى دولة أو هيئة تقدم منح لمؤسسات المجتمع المدني سواء في صورة عينية أو نقدية؛ فلا بد أن يكمن وراء هذه المنح أهداف غير معلنة ترتبط بمصالحها السياسية والاقتصادية بما يخدم تلك المصالح، بالإضافة إلي أن الجهة المانحة تفرض أجندتها الخاصة علي المنظمة.
- ٩- تذبذب العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بين القبول والرفض ، ويمكن القول أن هذه العلاقة متنوعة ومتغيرة إلي حد

كبير و إنها تشكل فرص وتحديات في نفس الوقت لأنشطة منظمات المجتمع المدني.

١٠- عدم وجود برامج تعليمية ومقررات دراسية في التعليم المصري للتربية المدنية مما يضعف ويقلص قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني و يؤثر في قدرته بفاعلية كقطاع ثالث في مساندة الحكومة وتوجيه سياساتها نحو الصالح العام وتحقيق استدامة التنمية .

تلك كانت اهم المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة ، ولكي تقوم بدورها كما ينبغي فعلى الدولة أن تؤمن بأنها شريك أساسي في تنمية المجتمع وأن لها دور لا يقل أهمية عن دور الدولة ، وينبغي أن يعمل جنباً الى جنب ، وأن يعترف المجتمع ويساند جهود تلك المنظمات وتشجيعها في حل المشكلات التعليمية والاجتماعية للمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة

التوصيات:

ولكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدور الذي اسست من اجله يكون من الضروري العمل علي ما يلي :

١- العمل علي نشر الوعي بأهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية المستدامة من خلال الندوات التثقيفية العامة ، وبرامج الإعلام المتنوعة .

٢- إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية، بحيث توجد آلية للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني وباقي القطاعات، بما يساهم في زيادة فاعليتها كقطاع ثالث .

٣- تدعيم عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني حتى تستطيع المنظمة التي لديها فائض في التمويل أن تدعم الأخرى التي لديها نقص في

- التمويل، وذلك حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني ككل من تحسين أدائها وزيادة إمكانية استفادة المجتمع من جهودها.
- ٤- تشجيع منظمات المجتمع المدني علي التنافسية وذلك من خلال منح حوافز وأوسمة تعطي من الجانب الحكومي تقديراً لمجهوداتهم ودعماً لأنشطتهم.
- ٥- ضرورة ادخال برامج تعليمية ومقررات دراسية في التعليم المصري للتربية المدنية وهذا من شأنه زيادة قاعدة المشاركة المجتمعية في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ويجعله يؤثر بفاعلية كقطاع ثالث في مساندة الحكومة وتوجيه سياساتها نحو الصالح العام وتحقيق استدامة التنمية .
- ٦- ضرورة تمويل أنشطة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، المدني من جانب ورجال الاعمال في صورة هبات او تبرعات او وقف ، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني في مصر تعاني من نقص في التمويل لذا تضطر بعض المؤسسات من قبول التمويل الخارجي الاجنبي أوالتمويل الحكومي و كلاهما يؤدي إلي التقليل من استقلالية المؤسسة ويجعلها تعمل وفق اجندات خاصة بجهة التمويل .
- ٧- ضرورة اهتمام الدولة بمنظمات المجتمع المدني في مصر، وضرورة الاعتراف بشرعيتها واستقلاليتها وبوجودها كقطاع ثالث بجانب الحكومة والقطاع الخاص وشريك موجه ومساند لهما في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .
- ٨- ضرورة اعلان مؤسسات المجتمع المدني عن انشطتها ومصادر تمويلها بشفافية مطلقة لكي تضمن المساندة الامنية من الجهات الرقابية المختصة.
- ٩- ضرورة اصدار الدولة تشريعات تشجع الشراكة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني بجانب الحكومة والقطاع الخاص وتضمن شفافية العمل فيها وفق اجندة وطنية خالصة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .

تلك كانت أهم التوصيات التي تعزز قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بصفة عامة، ودورها التربوي بخاصة ، ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها التربوي ، علي الدولة أن تؤمن بأنها شريك أساسي في استدامة تنمية المجتمع، وأن لها دورا لا يقل أهمية عن دور الدولة وينبغي أن يعمل جنبا إلي جنب، وأن يعترف المجتمع بهذا الدور ويدعمه مالياً و فنياً ومعنوياً ويساند جهود تلك المنظمات لكي تصل إلي القطاعات التي تعاني من الفقر في المجتمع وتعمل علي توصيل الخدمات التعليمية إليهم بأقل التكاليف، ومن الضروري إتاحة الفرص أمام منظمات المجتمع المدني، وتشجيعها للمساهمة في حل المشكلات التي يواجهها التعليم من حيث الكم والكيف، والعمل علي دعم تطبيق فكرة اللامركزية فيه ، بما يحقق العدالة والمساواة، وإتاحة الفرص أمام الفئات غير القادرة علي الالتحاق بالتعليم وذلك باعتبار مؤسسات المجتمع المدني قطاع ثالث مساند للدولة وموجهه لسياساتها في تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية المستدامة .

المراجع

- (١) حامد عمار: الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٥.
- (٢) محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني، سلسلة الشباب، نصف شهرية، العدد (٨) القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٢٠.
- (٣) نيفين زكريا أبو الذهب: علاقة الدولة بالمجتمع المدني، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣)، القاهرة ٢٠٠١ ص ص ٢٨-٣٢.
- (٤) معهد التخطيط القومي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، " التنمية المحلية بالمشاركة "، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٥٧.
- (٥) عبد الغفار شكر: احتراق المجتمع المدني في الوطن العربي، الدولة الوطنية، وتحديات العولمة، مركز الدراسات العربية والأفريقية، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١٧٧.
- (٦) الطيب تيزيني: إعادة البناء أيديولوجيا وسوسيولوجيا، المستقبل العربي العدد (٢٨٧) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠٠٣، ص ٥٨.
- (٧) المرجع السابق: ص ٥٨.
- (٨) نجوي سمك، السيد صدقي عابدين: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، " الخبرتان المصريه و اليابانيه "، مركز الدراسات الاسيويه، كليه الاقتصاد و العلوم السياسه، جامعه القاهرة، ٢٠٠٢ ص ص ٤٦-٤٨.
- (٩) كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق ص ١٢.
- (١٠) محمد خاتمي: المجتمع المدني، مقاربات في دور المرأة والشباب، ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ص ٣٧-٤١.

- (١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ " نحو إقامة مجتمع المعرفة " ، ص ص ٢٢ - ٢٣ .
- (١٢) محمد عثمان الخشت : المجتمع المدني ، مرجع سابق، ص ص ١٦ - ١٨ .
- (١٣) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: دفاعا عن حقوق الإنسان، مركز الحضارة للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٣ .
- (١٤) سعيد محمود مرسي : المجتمع المدني و التربية المدنيه مدخل لتفعيل دور العليم قبل الجامعي في تربية المواطنة و المشاركة المجتمعية " دراسة تحليلية " ، التربية و التنمية ، العدد (٣٨) ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٢١ - ٢٢ .
- (١٥) المرجع السابق : ص ٣٤ .
- (١٦) عبد المنعم محمد محمد: دور مؤسسات المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين في مصر، مجلة كلية التربية بالفيوم ، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص ٢٥ - ٢٦ .
- (١٧) ريهام أحمد محروس خفاجة: دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .
- (١٨) أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافى للقطاع الأهلى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٥٤ - ١٥٣ .
- (١٩) جمعية الصعيد للتربية والتنمية: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، معنا نبني، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦ .
- (٢٠) عماد صيام: برامج التربية المدنية في مصر:النشأة...المسار قراءة أولية في بعض التجارب المصرية، في احمد يوسف سعد وآخرون : التربية المدنية

- وعملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨٠ - ٢٠٠٥) مرجع سابق، ص ١٠٤ - ١٠٨.
- (٢١) المرجع سابق: ص ص ١٠٤ - ١٠٨.
- (٢٢) المرجع سابق: ص ص ١٠١ - ١١١.
- (٢٣) موقع الجمعية علي الانترنت: <http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php>.
- (٢٤) نجيبخزام: كُتِب توثيقي حول شبكة المشاركة المجتمعية في التعليم، جمعية النهضة بالتعليم، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥.
- (٢٥) موقع الجمعية علي الانترنت: <http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php>.
- (٢٦) أمل أنيس محمد : دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية " دراسة تقويمية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ٢٠١٢ (نقلاً عن مقابلة الباحثة مع مدير جمعية النهضة بالتعليم د/ يسري الكومي بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩)
- (٢٧) عايدة عباس، وعبد الحميد صبري: دليلًا لمدرّب لبرامج التربية المدنية والمواطنة (تجربة مصر)، جمعية النهضة بالتعليم، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.
- (٢٨) عبد الحميد صبري ، يسري الكومي : كتيبات في موضوعات مشروع التربية المدنية (المواطنة ، المشاركة المجتمعية ، التسامح ، العولمة ، حقوق الإنسان) جمعية النهضة بالتعليم ، القاهرة ، ب ت ص ص ٦ : ٣٨ .
- (٢٩) جمعية النهضة بالتعليم : كتيبات مشروع اندية حقوق الطفل ، متاح علي موقع جمعية النهضة بالتعليم علي الانترنت: <http://aae-eg.com/arabic/Aboutus.php>.
- (٣٠) قدري حفني ومحسن يوسف: التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ، ٢٠٠٧، ص ص ٣٦ - ٣٧.

-
- (٣١) نبيل عبد الفتاح: المجتمع المدني في عالم مضطرب، الإعاقات البنائية والأسئلة والاحتمالات الملتبسة، في المنظمات الأهلية العربية والمحكومية، قضايا وإشكاليات وحالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.
- (٣٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي بمصر: تقرير التنمية البشرية لمصر، العقد الاجتماعي في مصر، دور المجتمع المدني، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢.
- (٣٣) أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن CIVICUS، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٩.